باب ما لا ينصرف لكن قال في المغني وليس بشيء لان
الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل الدال على الحدث
وهذا كانت ال الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة
باتفاق وقضيته انها حرف تعريف وبه صرح في
الاوضح في باب الصفة المشبهة وعلى الاول اجيب
بان الصفة المشبهة تعمل في الفاعل الظاهر عمل
الفعل باطراد بخلاف اسم التفضيل وما ذهب اليه من
ان ال الداخلة على هذا الوصف الصريح موصول اسمي
هو الاصح بدليل عود الضمير اليها هو نحو فدا فلم التي
به وليست موصولا حرفيا لما مر ولانها لا تؤول مع
صلتها بالمصدر ولا حرف تعريف لعدم تقديم معمول
مدخولها عليها وتجوز عطف الفعل على مدخولها
وايضا لو كانت حرف تعريف لقدح الحاقها في اعمال اسمي
الفاعل والمفعول بمعنى الحال والاستقبال لوجود
البعد له من مشابهته واللازم منتف قاله الرضي و
هذا الخلاف اذا لم تكن اللام للعهد اما اذا كانت له كما
في قولك جاءني ضارب فاكرمت الضارب فلا كلام
في حرفيتها ووصلها بالظرف كما في قوله من لا يزال
شاكرا على المعضو باجملة الاسمية كما في قوله من القوم
الرسول الله منهم ضرورة وكذا وصلها بالمضارع

كما

كما في قوله ما انت بالحكم الترضى حكومته على المختار
في تفسير الضرورة وذا في لغة طي خاصة دون
غيرهم من العرب كقوله فان الماء ابي وجديكم
وبئري ذو احفرة وذو اطويت والمشهور عندهم
افرادها وتذكيرها وبناؤها على السكون او على الضم
كما توهم بعض المتاخرين اذ ليست حرفا واحدا بل
حرفين الثاني منهما ساكن والبناء انما يكون في الاخر
ومنهم من يعربها بالحروف اعراب ذي المعرب كما
مر وخصها ابن الصايغ بحالة الجر لانه المسموع كقوله
فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا وا ستشكل اعرابها
بان سبب البناء موجود مع عدم المعارض وما
جزم به هنا من ان ذو انما تطلق عند طي على المونث
ايضا هو المجزوم به في سائر كتب ابن مالك و
خصهم في الجامع ببعضهم فقال وذا لكل مذكر
وذات لكل مؤنث ويختصان بطي ومنهم من
يصرفهما ويعربهما ومن يستعمل ذا للجميع فحكي
العموم عن بعض طي بعد تصديره بالاول ويؤيده
قول ابن الصايغ الافصح امتناع اطلاقها على المونث
وظاهر انه بعد ما بالاتفاق من البصريين او
بعد من الاستفهاميتين على الاصح عندهم والمرجع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)